



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**Measuring and Analyzing the Impact of Banking Performance
Indicators on Economic Growth in Iraq for the Period (2004-2023)**

Mahan Marwan Ali*, Luqman Othman Omer

College of Administration and Economics/Salahaddin University-Erbil

Keywords:

Banks, Economic Growth, Iraq

ARTICLE INFO

Article history:

Received	27 May. 2025
Received in revised form	08 Jul. 2025
Accepted	14 Jul. 2025
Available online	31 Mar. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:



Mahan Marwan Ali

College of Administration and
Economics/Salahaddin University-Erbil

Abstract: The banking sector is one of the main pillars of the national economy due to its vital role in mobilizing savings and directing them towards investments, which contributes to supporting economic activities and achieving economic growth. The efficiency of banks' performance is an important indicator of their contribution to economic growth, especially in developing countries. During the period (2004-2023), Iraq witnessed major economic transformations, accompanied by economic, political and security challenges that affected the efficiency of the banking sector's performance. The research aims to measure and analyze the impact of performance indicators of banks operating in Iraq on economic growth. To achieve the research objective, the standard analytical approach was adopted and the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was used to conduct statistical and standard tests. A number of conclusions were reached, the most important of which are: The results of the Bound Test within the (ARDL) model indicated the existence of a long-term equilibrium relationship between the variables, as the F statistic value reached (15.601), which is greater than the upper limits of the critical values at significance levels of 1%, 5%, and 10%. There is an inverse and statistically significant relationship between the cash-to-assets ratio in the short and long terms and the economic growth rate, which is consistent with

economic theory. Maintaining liquidity is to find profitable investment opportunities in the markets, and this reflects rational economic behavior that is consistent with the principle of alternative opportunity cost. Accordingly, directing cash liquidity towards investment activities represents one of the main drivers for enhancing economic growth in a developing economic environment. The relationship was directly proportional between the ratio of investments to deposits and the economic growth rate in the long term, and this is due to the maturity of investments and the beginning of the emergence of their positive effects on the economy, which leads to an improvement in economic growth rates. Among the most important proposals he reached: Increasing the efficiency of cash credit use by directing it towards productive sectors with high added value, such as the industrial, manufacturing, agricultural and technological sectors. In order to achieve the objectives of loans and advances, it is necessary to activate oversight mechanisms to evaluate loan and advance requests, ensuring their allocation to projects with real economic feasibility and the ability to repay.

قياس وتحليل أثر مؤشرات أداء المصارف على النمو الاقتصادي في العراق للمدة: (2004-2023)

لقمان عثمان عمر

مهان مروان على

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين-اربيل

المستخلص

يعد القطاع المصرفي من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني لدوره الحيوي في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات، مما يسهم في دعم الأنشطة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي، وتعد كفاءة أداء المصارف مؤشراً مهماً على مدى مساهمتها في النمو الاقتصادي لاسيما في الدول النامية. وقد شهد العراق خلال المدة (2004-2023) تحولات اقتصادية كبيرة، ترافقت مع تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية أثرت على كفاءة أداء القطاع المصرفي. يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر مؤشرات أداء المصارف العاملة في العراق في النمو الاقتصادي، وللوصول إلى هدف البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) وذلك لإجراء الاختبارات الاحصائية والقياسية. وتم الوصول إلى جملة من الاستنتاجات أهمها: أشارت نتائج اختبار Bound Test ضمن نموذج (ARDL) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث بلغت قيمة F الاحصائية (15.601) وهي أكبر من الحدود العليا للقيم الحرجة عند مستويات الدلالة 1%، 5%، و10%، وجود علاقة عكسية وذات دلالة احصائية بين نسبة النقدية إلى الموجودات في الأجلين القصير والطويل مع معدل النمو الاقتصادي وهي تطابق مع النظرية الاقتصادية، إن الاحتفاظ بالسيولة هو لإيجاد فرص استثمارية مربحة في الأسواق وهذا يعكس سلوكاً اقتصادياً رشيداً يتماشى مع مبدأ تكلفة الفرصة البديلة، وعليه فإن توجيه السيولة النقدية نحو الأنشطة الاستثمارية يمثل أحد المحركات الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي في البيئة الاقتصادية النامية، وكانت العلاقة طردية بين نسبة الاستثمارات إلى الودائع ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وتعود ذلك إلى نزوح الاستثمارات وبدء ظهور آثارها الايجابية على الاقتصاد، مما يؤدي إلى تحسن في معدلات النمو الاقتصادي. ومن أهم المقترحات: توسيع دور المصارف في تمويل الاستثمارات وخاصة طويلة الأجل من خلال تطوير أدوات مالية واستثمارية تتيح تعبئة الودائع نحو مشاريع تنموية مستدامة، بغية تحقيق أهداف القروض والسلف من الضروري تفعيل آليات رقابية لتقييم طلبات القروض والسلف بما يضمن تخصيصها للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الحقيقية والقدرة على السداد.

الكلمات المفتاحية: المصارف، النمو الاقتصادي، العراق.

المقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من الأعمدة الأساسية في هيكل الاقتصاد الوطني، إذ يلعب دوراً محورياً في توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية المختلفة، من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات. وتعد كفاءة أداء المصارف مؤشراً مهماً على قدرتها في دعم النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة.

شهد الاقتصاد العراقي تحولات كبيرة خلال المدة 2004 إلى 2023، إذ تزامنت عمليات إعادة الإعمار مع تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية، مما أثر على فعالية القطاع المصرفي في تحقيق

أهداف التنمية. وقد أظهرت الدراسات وجود علاقة بين مؤشرات أداء المصارف، مثل نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع، نسبة الاستثمارات إلى الودائع، نسبة القروض إلى الودائع، معدل العائد على الموجودات والودائع مع معدلات النمو الاقتصادي.

أهمية البحث: تكمن الأهمية في تناول العلاقة الحيوية بين أداء القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق، خلال مدة شهدت تحولات اقتصادية وسياسية وأمنية كبيرة ويعد القطاع المصرفي من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي وتوفير التمويل اللازم للنشاطات الاقتصادية، مما يجعله أداة فعالة في تحفيز النمو وتحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث: رغم الأهمية الكبيرة للقطاع المصرفي في دعم الاقتصاد وتمويل الأنشطة الإنتاجية، إلا أن العراق خلال المدة (2004-2023) شهد ضعفاً ملحوظاً في مساهمة المصارف في تحقيق النمو الاقتصادي، نتيجة لتحديات متعددة تمثلت في ضعف البنية التحتية المالية، وتدني الثقة في الجهاز المصرفي، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية المتكررة. في ضوء ذلك يمكن إثارة الآتي:

1. هل لمؤشرات أداء المصارف تأثير في النمو الاقتصادي؟
 2. وماهي المؤشرات الأكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي؟
- هدف البحث:** يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر مؤشرات أداء المصارف العاملة في العراق في النمو الاقتصادي
- فرضية البحث:** تتجسد فرضية البحث في الآتي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات أداء المصارف والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2023)
2. تختلف درجة تأثير مؤشرات أداء المصارف في النمو الاقتصادي، وتكون بعض المؤشرات أكثر تأثيراً من غيرها.

منهجية البحث: للوصول إلى هدف البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) وذلك لإجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية.

حدود البحث: يشمل حدود البحث مكانياً العراق، أما زمانياً فيشمل المدة 2004-2023، وبخصوص الحدود الموضوعية فيشمل مؤشرات أداء المصارف.

هيكل البحث: تم تقسيم البحث على مبحثين، يتناول المبحث الأول الإطار النظري: مؤشرات أداء المصارف والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيتناول قياس وتحليل أثر مؤشرات أداء المصارف على النمو الاقتصادي للمدة 2004-2023، وقد ختم البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترحات وعرض لقائمة المصادر.

دراسات سابقة:

1. **دراسة (بتال، الدليمي: 2018): عنوان الدراسة:** أثر المنافسة المصرفية في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي، بحث منشور، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، هدفت الدراسة بيان أثر المنافسة المصرفية في مؤشر التنمية المالية والحقيقية، ومن أهم ما توصل إليها من الاستنتاجات: هنالك تأثير طردي ومعنوي للمنافسة المصرفية في مؤشرات التنمية الحقيقية (معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي بدون النفط،

إذ إن المنافسة المصرفية تقود إلى انخفاض كلفة الاقتراض ومن ثم انخفاض سعر الفائدة الحقيقي وزيادة الاستثمار ومن زيادة الناتج وبالتالي انخفاض التضخم. ومن أهم مقترحات الدراسة: تشجيع المنافسة في القطاع المصرفي العراقي بشكل عام، من خلال تهيئة الظروف المناسبة مثل السماح للمؤسسات الحكومية بإيداع أموالها لدى المصارف التجارية الخاصة وعدم الاقتصار على ايداعها في المصارف الحكومية، ولا سيما أن للمنافسة دورًا هامًا في تحسين كفاءة المصارف وتقديم أفضل الخدمات.

2. دراسة (عبدالرزاق، شندي: 2022): عنوان الدراسة: تحليل وقياس أثر أداء مؤشرات المصارف على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2020)، بحث منشور، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كوت، هدفت الدراسة ابراز دور أداء المصارف في تعزيز النمو الاقتصادي في ظل التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، وتم الاعتماد علي المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، ومن أهم ما توصل إليها من الاستنتاجات: أن الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي في العراق يعكس الوضع الذي تحدده حركة الاقتصاد والتي حددت أبعاد النشاط المصرفي في ظل اتجاهات متشابكة شهدها الاقتصاد العراقي، وهذا القطاع كغيره من القطاعات الاقتصادية تأثر بمختلف الظروف التي مر بها البلد. ومن أهم مقترحات الدراسة: على المصارف توفير وتدريب الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على التفاعل مع الأنماط الجديدة في خدمات الدفع الالكتروني وفي مختلف الوظائف الفنية والتسويقية والادارية والمالية والاستشارية.

3. دراسة (النصاري: 2024): عنوان الدراسة: دور المنافسة المصرفية في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، هدفت الدراسة قياس وتحليل العلاقة بين المنافسة المصرفية والنمو الاقتصادي. وتم الاعتماد علي المنهجين الاستنباطي والاستقرائي في تحليل الادبيات لحقائق النظرية الاقتصادية حول العلاقة بين المنافسة المصرفية، ومن أهم ما توصل إليه من الاستنتاجات: إن للاستثمارات المصرفية أثر معنوي في الناتج المحلي الإجمالي مع عوائد النفط، وإن لسعر الفائدة أثر معنوي في الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل، ومن أهم مقترحات الدراسة: تعزيز التطورات في النظام المصرفي العراقي والمكاسب المتحققة في مجال الاصلاح المصرفي لترتقي إلى مستوى معالجة الاشكاليات الجوهرية في هيكل الجهاز المصرفي، مما ينعكس في توفر أسس المنافسة المصرفية.

الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث شمولية المؤشرات المستخدمة في تحليل أثر أداء المصارف على النمو الاقتصادي، إذ اعتمدت على ستة مؤشرات مالية تفصيلية لم تغط بهذه الصورة في الدراسات السابقة. كما تغطي الدراسة الحالية فترة زمنية أطول (2004-2023)، مما يتيح رؤية أكثر شمولاً ودقة لاتجاهات العلاقة بين أداء المصارف والنمو الاقتصادي في العراق، خلافاً للدراسات السابقة التي ركزت على جوانب محددة أو فترات أقصر.

المبحث الأول: الأطار النظري لمؤشرات الأداء المصرفي والنمو الاقتصادي

1-1 مفهوم الأداء: يعرف على أنه محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة علي تحقيق أهدافها (عبدالرزاق، شندي، 2022: 273) ويعرف أيضاً بأنه المستوى الذي تتمتع به مخرجات المؤسسة بعد اجراء العمليات على مدخلاتها

فالأداء هو مخرجات الأنشطة والأحداث التي تشكل داخل المنظمة (ادريس، منصور، 2009: 39-40) كما يعرف الأداء بأنه دالة للمؤشرات والخصائص التنظيمية فضلاً عن خيارات قادة المنظمة، وهناك من يرى أنّ الأداء يمثل النتائج المرغوبة التي تسعى الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقها، فهو مفهوم واسع يشتمل في مضامينه على العديد من المفاهيم المتعلقة بالنجاح والفشل والكفاءة والفاعلية والمخطط الفعلي والكمي والنوعي وغيرها من العوامل المتعلقة به، لذلك فإن الأداء يمثل النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح الوحدة الاقتصادية واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها الوحدة الاقتصادية وفقاً لمتطلبات نشاطها وعلى ضوء الأهداف طويلة الأمد (عبدالرزاق، شندي، 2022: 273-274)

1-2. مفهوم وأهمية مؤشرات أداء المصارف: تعد مؤشرات أداء المصارف أدوات تحليلية ضرورية تستخدم في تقييم الأداء المالي والتشغيلي والإداري للمؤسسات المصرفية، وهي بمثابة مرآة لقياس كفاءة المصرف في توظيف موارده وتحقيق أهدافه في ظل بيئة مصرفية تنافسية تتسم بالتقلبات الاقتصادية والتطور التكنولوجي المستمر. تهدف هذه المؤشرات إلى توفير بيانات كمية وموضوعية تساعد أصحاب القرار على تقييم الأداء العام للمصرف، وتحديد مدى نجاحه في تحقيق التوازن بين السيولة، الربحية، الكفاءة، والاستقرار المالي (Alkhatib and Al Bzour, 2011: 208). وتكمن أهمية هذه المؤشرات في جوانب عدة. فمن جهة، تستخدمها الإدارة العليا لتوجيه السياسات التشغيلية والاستراتيجية، واتخاذ قرارات فعالة تتعلق بتوزيع الموارد وتحقيق النمو المستدام. ومن جهة أخرى، تعد مرجعاً أساسياً للجهات الرقابية مثل البنك المركزي في تقييم مدى التزام المصارف بالمعايير الرقابية وكفاية رأس المال. كما يعتمد المستثمرون والمحللون الماليون على هذه المؤشرات في تحليل الجدارة الائتمانية للمصارف واتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل (Said and Tumin, 2011: 157).

ومن أهم مؤشرات أداء المصارف:

1-2-1. مؤشر السيولة: تعرف السيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصوله السائلة أو القابلة للتحويل بسرعة إلى نقد دون تكبد خسائر كبيرة. وتكمن أهمية هذا المفهوم في ضمان بقاء المصرف قادراً على تلبية طلبات السحب من قبل المودعين، أو تسديد التزاماته تجاه الدائنين والمؤسسات المالية الأخرى، دون الحاجة إلى بيع أصول طويلة الأجل أو اللجوء إلى مصادر تمويل مكلفة أو طارئة (Rose & Hudgins, 2013: 540).

أهمية السيولة في الأداء المصرفي: تشكل السيولة المصرفية ركيزة محورية للاستقرار المالي. فالمصارف لا تواجه دائماً مشاكل الربحية، لكن غالباً ما تكون مشاكل السيولة هي المحرك الأساسي للأزمات المصرفية. إن المصرف الذي يعجز عن الوفاء بالتزاماته اليومية يفقد مصداقيته، ويصبح عرضة لإجراءات تنظيمية من قبل البنك المركزي، بما في ذلك التدخل أو التصفية. لذلك، تقوم البنوك المركزية بوضع متطلبات رقابية صارمة تتعلق بنسبة السيولة اليومية والاحتياطي القانوني لتجنب المخاطر النظامية التي قد تؤثر على الجهاز المالي بأكمله (Saunders & Cornett, 2018: 470).

وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة منها:

$$* \text{نسبة النقدية إلى الموجودات} = \frac{\text{النقدية} + \text{الإرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

تعكس هذه النسبة حجم النقد الجاهز لدى المصرف مقارنة بإجمالي موجوداته، وتستخدم لتقييم قدرته على الوفاء بالتزامات العاجلة دون الحاجة إلى تسييل أصول طويلة الأجل. ارتفاع

النسبة يعني توفر سيولة كافية لمواجهة المخاطر الفجائية، مثل سحبات العملاء الجماعية أو تقلبات السوق قصيرة الأجل (الجبوري، 2021: 93)

$$* \text{نسبة الائتمان النقدي الى الودائع} = \frac{\text{إجمالي الائتمان النقدي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

يقاس هذا المؤشر وفقاً لتعليمات البنك المركزي يجب الا تتجاوز هذه النسبة 70%، أي إن الجهاز المصرفي يمتلك سيولة عالية تمنحه درعاً ضد الازمات الناتجة عن السحوبات التي قد يتعرض لها وممن ثم فإن درجة المخاطر أقل ما يمكن ويستطيع أن يجنيها عن طريق الأرصدة السائلة المتوفرة لديه (عبدالرزاق، شندي، 2022: 275)

1-2-2. مؤشر توظيف الاموال: يعد "مؤشر توظيف الأموال (Loan-to-Assets Ratio)" من المؤشرات المالية الأساسية التي تستخدم في تقييم كفاءة المصارف في استغلال مواردها المالية المتاحة. ويُعتبر هذا المؤشر من الأدوات المهمة لتحليل الأداء المصرفي، إذ يستخدمه الباحثون والمحللون الماليون لقياس مدى قدرة المصرف على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية. يُعبّر هذا المؤشر عن النسبة المئوية للأموال الموظفة فعلياً في عمليات التمويل والاستثمار مقارنةً بإجمالي الموارد المالية المتاحة لدى المصرف. ويُستخدم هذا المؤشر لقياس مدى قدرة المصرف على تحويل موارده إلى أصول منتجة تحقق عوائد مالية مستقرة ومستدامة (Van Greuning & Bratanovic, 2009: 154)، ويستخدم لتحليل عمليات المصارف، إذ يشير إلى مدى اعتماد المصرف على القروض كمصدر رئيس للدخل. أيضاً يُستخدم لتقييم مدى كفاءة المصرف في توظيف أصوله لتحقيق الإيرادات، مما يعد مؤشراً على جودة الإدارة المالية وقدرتها على دعم الأنشطة الاقتصادية. وبذلك، يُعد مؤشر توظيف الأموال أداة تحليلية مهمة لفهم مدى مساهمة المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يُمكن أن يؤدي التوظيف الكفؤ للموارد المالية إلى تحفيز النمو الاقتصادي ودعم المشاريع التنموية (Puas et al., 2019: 15).

أهمية توظيف الأموال: إن استثمار الأموال أفضل من تركها في الخزنية، لذا يصبح من الضروري تنمية بعض النسب للحكم على مدى ملائمة استخدام أو توظيف الأموال، وتستهدف نسب توظيف الأموال الحكم على كفاءة المصرف في توظيف الأموال المتاحة في المجالات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للمصرف، وسياسة استخدام الأموال، (عمر، 2012: 62). وهناك مؤشرات كثيرة للتوظيف منها:

$$* \text{نسبة الإستثمارات الى الودائع} = \frac{\text{إجمالي الإستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

تستخدم هذه النسبة لقياس مدى استثمار المصرف لأموال المودعين، وتعكس سياسة إدارة الأموال من حيث التوازن بين السيولة والعوائد. إذا كانت مرتفعة، فهذا يشير إلى توجيه أكبر للودائع نحو الاستثمار، ما قد يُقلل من السيولة المتاحة (عبد الرزاق، 2022: 77)

$$* \text{نسبة القروض و السلف الى الودائع} = \frac{\text{إجمالي القروض و السلف}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

تكمن أهمية توظيف الأموال في قياس كفاءة الإدارة المصرفية في توزيع الموارد على مجالات الاستثمار والإقراض بما يحقق التوازن بين السيولة والربحية وفق السياسات الائتمانية المعتمدة (عمر، 2012: 62). كما تهدف مؤشرات التوظيف إلى تقييم مدى استخدام المصرف للودائع

في أنشطة منتجة، مثل القروض والاستثمارات، بما يعكس كفاءة إدارة الأموال وقدرتها على تقليل الفاقد وتعظيم العائد (عبد الرزاق، 2022: 77)

1-2-3. مؤشر الربحية: مؤشر الربحية: يُعد مؤشر الربحية أداة مالية حيوية تستخدم لتحليل قدرة المصارف على تحقيق الأرباح المستدامة من خلال أنشطتها المتنوعة مثل الإقراض، الاستثمار، تقديم الخدمات المصرفية، وإدارة الأصول. يشير هذا المؤشر إلى مدى قدرة الإدارة على توظيف الموارد المالية والبشرية بفعالية لتحقيق العوائد على استثمارات. يُعد مؤشر الربحية مؤشراً أساسياً في قياس الأداء المالي للمصرف حيث يعكس مدى كفاءة إدارة التكاليف والقدرة على تحقيق العوائد. كما يعكس مستوى التوازن بين المخاطر والعوائد التي تحققها إدارة المصرف. يعتبر هذا المؤشر من العوامل الأساسية في تقييم الأداء المالي طويل الأجل للمصارف (Mishkin, 2016: 45).

أهمية الربحية المصرفية: تُعتبر الربحية من المؤشرات الجوهرية لقياس كفاءة الأداء المالي للمصارف، كما تمثل العامل المحوري في تحديد قدرة المصرف على الاستمرارية والنمو في بيئة اقتصادية تنافسية. مع ارتفاع الربحية، يستطيع المصرف تمويل خطط التوسع، ودعم متطلبات رأس المال النظامي التي تفرضها الهيئات الرقابية، فضلاً عن تعزيز قدرته على التكيف مع الصدمات المالية المستقبلية. كما أن الربحية العالية تُعزز من ثقة المستثمرين والمودعين، وهي عامل حاسم في تصنيفات الجدارة الائتمانية التي تصدرها وكالات التصنيف الدولية مثل Moody's و S&P. تشير الأبحاث الحديثة إلى أن ربحية المصارف تتأثر بعدد من العوامل مثل حجم المصرف، هيكل رأس المال، هيكل الأصول، نوعية الائتمان، كفاءة الإدارة، فضلاً عن التغيرات في البيئة الاقتصادية الكلية (Bikker & Hu, 2020: 112).

وهناك مؤشرات كثيرة للربحية منها:

$$* \text{ معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

يستخدم لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتحقيق الربح وارتفاع هذه النسبة يعني استخداماً فعالاً للموجودات، وهو دليل على إدارة تشغيلية ناجحة (راشد 2022: 107)

$$* \text{ معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

يعكس قدرة المصرف على تحقيق أرباح من الأموال التي يودعها العملاء، وارتفاع هذه النسبة يعني إدارة فعالة للودائع وتحقيق ربحية دون المساس بالسيولة التشغيلية (خالد، 2022: 71)

3-1. النمو الاقتصادي

1-3-1. تعريف النمو الاقتصادي: يعرف بأنه الزيادة المستدامة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) لدولة ما على مدى فترة زمنية محددة. ويعد من المؤشرات الأساسية التي تستخدم لقياس الأداء الاقتصادي الكلي، إذ يعكس مدى قدرة الاقتصاد على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، ويشير إلى تحسن مستويات المعيشة والتوظيف والدخل الوطني (Mankiw, 2014: 25).

1-3-2. تعريف النمو الاقتصادي في السياق المصرفي: يُقصد بالنمو الاقتصادي الدور الذي تلعبه المصارف التجارية في دعم وتحفيز الأنشطة الاقتصادية من خلال توفير التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية والخدمية. فالإنتاج لا ينمو فقط من خلال زيادة الإنتاج، بل من خلال توافر رأس المال

الممول عبر الجهاز المصرفي، الذي يُستخدم في مشاريع استثمارية تؤدي إلى توسع الإنتاج والاستهلاك وخلق فرص عمل جديدة. تلعب المصارف دورًا محوريًا كوسيط مالي في تخصيص الموارد المتاحة نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، بما في ذلك تمويل البنية التحتية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع الصناعية والزراعية (Beck & Levine, 2021: 234).

وفقا لنظرية النمو المعتمد على التمويل (Finance-led Growth Theory)، يُعد تطور القطاع المصرفي عاملاً حاسماً في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث يعزز من كفاءة تخصيص الموارد ويقلل من تكاليف المعاملات والمخاطر. هذا يسهم في خلق بيئة مالية مرنة تدعم الاستثمارات وتسهم في نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن القطاع المصرفي الفعال يعزز النمو الاقتصادي عبر تحفيز الاستثمارات في القطاعات المختلفة ويقلل من العوائق الاقتصادية (Demirgüç-Kunt & Levine, 2020: 21).

علاوة على ذلك، يُظهر البحث أن المصارف التي تطور من أساليبها في التمويل والمشاركة في الاقتصاد يمكن أن تسهم بشكل مباشر في استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل

3-3-1. مصادر النمو الاقتصادي: حددت الأدبيات الاقتصادية المعاصرة عدة مصادر رئيسة تعد الأساس في دفع عجلة النمو، وتشمل على وجه الخصوص: الموارد الطبيعية، التكنولوجيا، رأس المال، الموارد البشرية، والسياسات الاقتصادية.

- **الموارد الطبيعية (Natural Resources):** تشكل الموارد الطبيعية قاعدة أساسية للنشاط الاقتصادي، وخاصة في المراحل المبكرة من التنمية. وتشمل هذه الموارد الأراضي الزراعية، المياه، الغابات، المعادن، ومصادر الطاقة مثل النفط والغاز. وفرة هذه الموارد تتيح للدولة إمكانية توليد دخل من تصدير المواد الخام، وتدعيم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها، كالصناعة الاستخراجية والزراعة. كما إن العوائد الحكومية من هذه الموارد تستخدم غالباً في تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة. (Sachs & Warner, 2001: 827)

- **التكنولوجيا (Technology and Innovation):** يعد التقدم التكنولوجي من العوامل المحورية في تفسير الفروقات في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول، حيث تسهم التكنولوجيا في رفع الكفاءة الإنتاجية، وتحقيق وفورات الحجم، وتخفيض التكاليف، بالإضافة إلى إتاحة فرص تقديم منتجات وخدمات جديدة. ويُقاس أثر التكنولوجيا في النمو عادةً من خلال مؤشر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (Total Factor Productivity - TFP)، الذي يُمثل الجزء من نمو الناتج الذي لا يُعزى إلى الزيادة في العمل أو رأس المال، بل إلى التحسينات في الكفاءة (Fernald, 2014: 4)، وإن الابتكار التكنولوجي المستمر هو العامل الأساسي المسؤول عن تحقيق النمو طويل الأجل، بعد استنفاد تأثيرات تراكم رأس المال والعمل.

علاوة على ذلك، يُعد الاستثمار في البحث والتطوير، والتعليم التقني، ونقل التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية التي تميز الاقتصادات المتقدمة عن غيرها. تشير تجارب الدول الآسيوية الناجحة مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة إلى أن الابتكار المؤسسي، والإنفاق المستدام على التطوير التكنولوجي، والسياسات الحكومية الداعمة للبحث العلمي، كانت من العوامل الجوهرية التي ساعدت على تحقيق تحولاتها الاقتصادية السريعة (Lin et al., 2019: 95).

- **رأس المال (Physical Capital Accumulation):** يشير رأس المال إلى البنية التحتية المادية اللازمة للإنتاج، بما في ذلك المصانع، الطرق، الموانئ، شبكات الطاقة، والمعدات. تراكم رأس المال

يتم من خلال عمليات الادخار والاستثمار، مما يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الدخل القومي. ويُعد معدل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (Gross Capital Formation) مؤشراً حاسماً لقياس الاستثمار الرأسمالي داخل الاقتصاد. ومع ذلك، فإن فعالية رأس المال تتوقف على مدى كفاءة تخصيص الموارد وجودة المشروعات المُنفذة. فمشروعات البنية التحتية التي تنفذ دون تخطيط طويل الأجل أو رقابة فعالة قد تشكل عبئاً بدلاً من دعم النمو. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن تحسين كفاءة تخصيص رأس المال يعد من العوامل الأساسية في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام. ويُعتبر الاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا أيضاً من العوامل التي تعزز من فعالية رأس المال المادي. (Kraay, 2019: 118; Cuaresma et al., 2021: 90).

- **الموارد البشرية (Human Capital):** الموارد البشرية تعد المحرك الأساسي للنمو المستدام، إذ إن رأس المال البشري المتعلم والصحي يساهم بشكل مباشر في تحسين جودة الإنتاج ورفع الكفاءة. ويشمل هذا العامل الاستثمار في التعليم الأساسي والعالي، التدريب المهني، والرعاية الصحية. تؤكد تقارير البنك الدولي، أن الدول ذات المعدلات المرتفعة في تنمية رأس المال البشري تسجل مستويات أعلى من الابتكار، والإنتاجية، والنمو في المدى الطويل ويرتبط تطور الموارد البشرية ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على تبني التكنولوجيا، وتطوير نظم الإدارة، وزيادة التنافسية في الأسواق العالمية. كما يعد التعليم الفني والتقني عنصراً جوهرياً في بناء اقتصاد المعرفة، وتحقيق الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل (World Bank, 2018: 25).

- **السياسات الاقتصادية (Economic Policies: Fiscal and Monetary):** تلعب السياسات الاقتصادية، ولا سيما السياسات المالية والسياسات النقدية، دوراً بالغ الأهمية في توجيه دفة النمو الاقتصادي.

❖ **السياسة المالية:** تنفذ من خلال أدوات الإنفاق العام والضرائب، ويمكن للدولة عبر زيادة الإنفاق الاستثماري في البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، أن تحفز النمو في المدى المتوسط. كما تستخدم السياسة المالية لموازنة التقلبات الاقتصادية عبر أدوات التوسع أو الانكماش المالي (Blanchard & Johnson, 2013: 461).

❖ **السياسة النقدية:** تتحكم في عرض النقد، أسعار الفائدة، ومستوى التضخم، وتدار من قبل البنك المركزي. فعند خفض أسعار الفائدة، يُشجع ذلك على الاقتراض والاستثمار، مما يعزز النمو الاقتصادي. ومن جهة أخرى، يُعد استقرار الأسعار وسعر الصرف من أهم العوامل التي تحفز الاستثمار وتقلل من مخاطر الأسواق. حيث أظهرت الدراسات أن السياسة النقدية، من خلال التحكم في أسعار الفائدة وعرض النقد، يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي والنمو، بما في ذلك تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وتقليل التقلبات الاقتصادية. (Aizenman & Marion, 2021: 22).

4.3.1. أهمية دراسة النمو الاقتصادي: تكتسب دراسة النمو الاقتصادي أهمية خاصة من نواحٍ متعددة، يمكن توضيحها فيما يأتي:

أولاً. **تحسين مستوى المعيشة:** النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، مما يُمكن الأفراد من الحصول على فرص أفضل في العمل، والتعليم، والخدمات الصحية. ومع كل زيادة في معدل النمو، تزداد قدرة الدولة على توفير خدمات البنية التحتية الأساسية، مما ينعكس إيجابياً على نوعية حياة المواطنين (Todaro & Smith, 2020: 382).

ثانياً. **تقليل معدلات الفقر والبطالة:** النمو الاقتصادي المستدام يساهم في خلق فرص عمل جديدة من خلال توسع القطاعات الإنتاجية، لاسيما الصناعات التحويلية والخدمية، ما يقلل من نسب البطالة، ويُحسن توزيع الدخل. وقد أظهرت تجارب دول جنوب شرق آسيا أن تسارع النمو الاقتصادي كان عاملاً رئيساً في إخراج ملايين الأفراد من دائرة الفقر (World Bank, 2018: 25).

ثالثاً. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي:** الدول التي تحقق معدلات نمو مستقرة تكون أقل عرضة للصدمات الاقتصادية، مثل الأزمات المالية أو تقلبات أسعار السلع. فالنمو القوي يوفر قاعدة ضريبية أوسع للدولة، مما يعزز قدرتها على تمويل العجز المالي، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية. كما أن الاستقرار الاقتصادي يعزز من ثقة الأسواق المالية ويقلل من مخاطر التقلبات الاقتصادية، مما يساهم في تعزيز مرونة الاقتصاد أمام الأزمات (Ramey, 2019: 45).

رابعاً. **جذب الاستثمار المحلي والأجنبي:** يُمثل النمو الاقتصادي إشارة إيجابية للمستثمرين حول استقرار الاقتصاد وفرص الربح فيه، مما يخلق بيئة جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية، ويساهم في توطيد الاستثمارات المحلية. كما إن ارتفاع معدلات النمو مرتبط غالباً بارتفاع مؤشرات الثقة الاقتصادية، مما يعزز تدفقات الاستثمار. ويُعتبر الاستقرار الاقتصادي عنصراً أساسياً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إذ تسهم معدلات النمو المرتفعة في تعزيز ثقة المستثمرين (Barrell & Pain, 2021: 78).

خامساً. **دعم الاستقلال الاقتصادي والسيادة الوطنية:** من خلال تعزيز الإنتاج المحلي، وتخفيف الاعتماد على المساعدات الخارجية أو الاستيراد المفرط، يسمح النمو الاقتصادي للدول بتحقيق قدر أعلى من السيادة الاقتصادية، خاصة في مجالات الغذاء والطاقة والتصنيع. ويُعد النمو المحلي المستدام أداة حيوية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسيطرة على العوامل التي تؤثر في القدرة التنافسية العالمية (Rodrik, 2020: 23).

المبحث الثاني: قياس وتحليل أثر مؤشرات أداء المصارف على النمو

الاقتصادي للمدة (2004-2023)

لقياس أثر مؤشرات أداء المصارف والتي تتمثل بـ (نسبة النقدية إلى الموجودات ونسبة الائتمان النقدي إلى الودائع ونسبة الاستثمارات إلى الودائع ونسبة القروض والسلف إلى الودائع ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على الودائع) على النمو الاقتصادي اعتمد على نموذج (ARDL) لبيان هذا الأثر، وتم الاستعانة بالبيانات السنوية المعتمدة من الجهات الرسمية للمدة (2004-2023) لا يجاد النسب.

1-2. صياغة الأنموذج وتحديد المتغيرات المستخدمة: من أبرز مراحل الاقتصاد القياسي هو تحديد المتغيرات والأنموذج المستخدم للدراسة، وفيما يتعلق بالدراسة تمت صياغة الأنموذج القياسي في الصيغة الآتية:

$$EGR=B0-B1CAR+B2CDR+B3IDR+B4LDR+B5ROA+B6ROD+Ut$$

إذ إن:

EGR: معدل النمو الاقتصادي وهو يمثل المتغير التابع

CAR: نسبة النقدية الي الموجودات (المتغير المستقل)

CDR: نسبة الائتمان النقدي الي الودائع (المتغير المستقل)

IDR: نسبة الاستثمارات الي الودائع (المتغير المستقل)

LDR: نسبة القروض والسلف الي الودائع (المتغير المستقل)

ROA: معدل العائد على الموجودات (المتغير المستقل)

ROD: معدل العائد على الودائع (المتغير المستقل)

B: المعلمات

U: المتغير العشوائي

t: الزمن

2-2. اختبارات الاستقرار: يظهر الجدول رقم (1) نتائج اختبارات الاستقرار للسلال الزمنية لمتغيرات الدراسة (معدل النمو الاقتصادي EGR، نسبة النقدية إلى الموجودات CAR، نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع CDR، نسبة الاستثمارات إلى الودائع IDR، نسبة القروض والسلف إلى الودائع LDR، معدل العائد على الموجودات ROA، معدل العائد على الودائع ROD) حسب اختبار دوكي فولر المطور ADF واختبار فليبيس بيرون PP، حيث يتبين بان جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الأصلي للبيانات وحسب اختبار ADF واختبار PP لذلك تم اخذ الفرق الاول لجميع المتغيرات وكما يظهر في الجدول رقم (1).

جدول (1): اختبارات الاستقرار حسب طريقة فليبيس بيرون PP ودوكي فولر المطور ADF لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)								
At Level								
		EGR	CAR	CDR	IDR	LDR	ROA	ROD
With constant	t-Statistic	-2.0428	-1.4014	-1.6001	-0.1238	-1.6519	-0.9405	-3.8908
	Prob.	0.2683	0.5768	0.4774	0.9421	0.4512	0.7697	0.0034
		No	No	no	No	No	No	***
With constant & Trend	t-Statistic	-2.2288	-3.0209	0.54105	-1.9147	0.43614	-3.5134	-3.5432
	Prob.	0.4663	0.1342	0.9993	0.6362	0.9989	0.0455	0.0423
		No	No	No	No	No	No	No
Without constant & Trend	t-Statistic	-0.7402	0.89688	-0.0565	1.22461	0.08371	0.81305	-2.5585
	Prob.	0.3923	0.8994	0.6607	0.9424	0.7062	0.8855	0.0111
		No	No	No	No	No	No	**
UNIT ROOT TEST TABLE (PP)								
At Level								
		EGR	CAR	CDR	IDR	LDR	ROA	ROD
With constant	t-Statistic	-3.0061	-1.4472	-1.5293	-1.3153	-1.4149	-1.2739	-1.7471
	Prob.	0.0386	0.555	0.5137	0.6189	0.571	0.6381	0.4039
		**	No	No	No	No	No	No
With constant & Trend	t-Statistic	-3.1399	-2.2744	-1.0525	-1.5964	-0.9358	-2.703	-1.5088
	Prob.	0.1045	0.4425	0.9299	0.7858	0.9461	0.2384	0.8185
		No	No	No	No	No	No	No
Without constant & Trend	t-Statistic	-2.4138	0.13102	0.60066	0.25458	0.76677	0.47579	-1.6547
	Prob.	0.0162	0.7211	0.8441	0.7575	0.8773	0.8155	0.0923
		**	No	No	No	No	No	*

المصدر: تم اعداد الجدول واجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الاولية للدراسة، وباستخدام برنامج (EViews 12).

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

يظهر من الجدول رقم (2) أن جميع المتغيرات تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها وحسب اختبار ADF واختبار PP أي إن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة (1). وهذا يعني إمكانية تطبيق اختبار اردل واختبار الحدود للتكامل المشترك ARDL Long Run and Bounds Test. جدول (2): اختبارات الاستقرارية للفرق الاول لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)								
At First Difference								
		EGR	CAR	CDR	IDR	LDR	ROA	ROD
With constant	t-Statistic	-4.40369	-3.71268	-3.97906	-2.60155	-2.60752	-3.05604	-5.81459
	Prob.	0.0006	0.0059	0.0026	0.0975	0.0961	0.0345	0.0000
		***	***	***	*	*	**	***
With constant & Trend	t-Statistic	-4.384314	-3.740146	-4.057936	-11.78516	-3.19217	-3.548844	-3.548844
	Prob.	0.0041	0.0261	0.011	0.0001	0.0941	0.0419	0.0419
		***	**	**	***	*	**	**
Without constant & Trend	t-Statistic	-4.432134	-3.308549	-2.338959	-2.260547	-2.48061	-2.808505	-2.808505
	Prob.	0.0000	0.0013	0.0196	0.0239	0.0136	0.0056	0.0056
		***	***	**	**	**	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (PP)								
At First Difference								
		EGR	CAR	CDR	IDR	LDR	ROA	ROD
With constant	t-Statistic	-4.495363	-3.626374	-3.437295	-4.967241	-4.098594	-3.630926	-3.678143
	Prob.	0.0005	0.0073	0.0125	0.0001	0.0017	0.0072	0.0063
		***	***	**	***	***	***	***
With constant & Trend	t-Statistic	-4.474438	-3.604016	-3.442121	-4.949631	-4.170563	-3.626997	-3.865283
	Prob.	0.0031	0.0359	0.0532	0.0007	0.0077	0.0339	0.0182
		***	**	*	***	***	**	**
Without constant & Trend	t-Statistic	-4.522956	-3.564367	-3.266634	-4.9774	-3.797242	-3.584201	-3.56599
	Prob.	0.0000	0.0005	0.0014	0.0000	0.0002	0.0005	0.0005
		***	***	***	***	***	***	***

المصدر: تم اعداد الجدول واجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الاولية للدراسة، وباستخدام برنامج (EViews 12)

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

3-2. نتائج التقدير (ARDL): لغرض تحقيق المعنوية الاحصائية والقياسية والتي تعد من أكثر الصيغ ملائمة للبيانات المتوفرة للدراسة، إذ اعتمدت الدراسة على معيار (AIC) لتحديد عدد فترات التخلف الزمني. وتم تحديد عدد تخلفات فروق المتغيرات المتضمنة في الأنموذج المقدر تلقائياً من قبل البرنامج الاحصائي المستخدم للتقدير والذي بلغ (4، 3، 3، 4، 4، 4، 3) للمتغيرات (معدل النمو الاقتصادي EGR، نسبة النقدية إلى الموجودات CAR، نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع CDR، نسبة الاستثمارات إلى الودائع IDR، نسبة القروض والسلف إلى الودائع LDR، معدل العائد على الموجودات ROA، معدل العائد على الودائع ROD) من اليسار إلى اليمين على التوالي. والجدول رقم (3) يعرض نتائج التقدير بنموذج (ARDL) الخاص بنموذج الدراسة.

جدول (3): تقدير نموذج (ARDL)

Dependent Variable: EGR				
Method: ARDL				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 4, 3, 3, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EGR(-1)	2.431668	0.075209	32.33208	0.0000
EGR(-2)	-2.46958	0.126606	-19.5061	0.0000
EGR(-3)	0.922788	0.070493	13.09044	0.0000
CAR	-8.70228	1.740652	-4.99943	0.0000
CAR(-1)	14.44013	4.657291	3.100543	0.0034
CAR(-2)	-7.28893	5.804942	-1.25564	0.2159
CAR(-3)	-3.18047	3.866896	-0.82248	0.4152
CAR(-4)	3.332547	1.14879	2.900919	0.0058
CDR	-2.07799	0.522593	-3.97630	0.0003
CDR(-1)	7.295451	1.496724	4.874279	0.0000
CDR(-2)	-8.81012	1.760339	-5.00478	0.0000
CDR(-3)	4.639095	0.948277	4.89213	0.0000
CDR(-4)	-0.43377	0.170182	-2.54883	0.0144
IDR	-0.48012	0.16696	-2.87566	0.0062
IDR (-1)	0.573373	0.50783	1.129065	0.265
IDR (-2)	0.196789	0.715523	0.275028	0.7846
IDR (-3)	-0.75726	0.553204	-1.36885	0.178
IDR (-4)	0.495458	0.199388	2.4849	0.0168
LDR	0.569168	0.507701	1.121069	0.0268
LDR (-1)	-3.37985	1.357584	-2.48960	0.0166
LDR (-2)	4.654753	1.478907	3.147427	0.003
LDR (-3)	-2.62521	0.673092	-3.90021	0.0003
ROA	-15.6302	8.025088	-1.94766	0.0579
ROA (-1)	53.86447	19.05508	2.826777	0.007
ROA (-2)	-63.0092	17.4388	-3.61316	0.0008
ROA (-3)	26.15775	6.365013	4.109614	0.0002
ROD	10.43025	3.187191	3.272554	0.0021
ROD(-1)	-28.6271	8.585466	-3.33437	0.0017
ROD (-2)	24.67408	9.754483	2.529512	0.0151
ROD (-3)	-3.44002	6.293519	-0.54659	0.5874

Dependent Variable: EGR				
Method: ARDL				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 4, 3, 3, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ROD (-4)	-5.26288	2.242723	-2.34664	0.0235
C	8.416665	1.198605	7.022049	0.0000
R-squared	0.999652	Mean dependent var		4.194605
Adjusted R-squared	0.999407	S.D. dependent var		5.318389
S.E. of regression	0.12953	Akaike info criterion		-0.95425
Sum squared resid	0.738227	Schwarz criterion		0.027107
Log likelihood	68.26166	Hannan-Quinn criter.		-0.56206
F-statistic	4077.285	Durbin-Watson stat		2.28596
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: تم اعداد الجدول واجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الاولية للدراسة، وباستخدام برنامج (EViews 12).

4-2. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test): تم ادراج الاحصاءات الخاصة بهذا الاختبار في الجدول رقم (4)، وإن قيمة (F*) المحسوبة للأنموذج المقدر البالغة حوالي (15.601) أكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (3.28) لمستوى معنوية 5%. عليه نتمكن من رفض فرضية العدم والتي تفترض عدم وجود التكامل المشترك وعدم وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي EGR بكونه متغيراً تابعاً مع نسبة النقدية إلى الموجودات CAR ونسبة الائتمان النقدي إلى الودائع CDR ونسبة الاستثمارات إلى الودائع IDR ونسبة القروض والسلف إلى الودائع LDR ومعدل العائد على الموجودات ROA ومعدل العائد على الودائع ROD، ونقبل الفرضية البديلة والتي تفترض وجود التكامل المشترك ووجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي EGR بكونه متغيراً تابعاً والمتغيرات المستقلة. أي بمعنى أن التغير الحاصل في هذه المتغيرات يجعل معدل النمو الاقتصادي يتجه نحو مستواه التوازني في طويلة الأجل. وهذه النتيجة متوافقة مع التوقعات المسبقة للدراسة، إذ إنه في المدى البعيد تتجه المتغيرات باتجاه قيمها التوازنية، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (4): نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	15.601	10%	1.99	2.94
K	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: تم اعداد الجدول واجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الاولية للدراسة، وباستخدام برنامج (EViews 12).

2-5. تحليل الاستجابة القصيرة الأجل والطويلة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ: يظهر الجدول (5) أن معلمة تصحيح الخطأ في معادلة الاستجابة للأجل القصير مساوية (-0.115127) والتي جاءت معنوية عند مستوى المعنوية (0.000%) مما يشير إلى سرعة الاستجابة وتصحيح الاختلال في التوازن عند الأجل الطويل والتي تتم خلال تسعة أشهر تقريباً ($1/0.115127=8.686$). وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كانت كالآتي:

أ. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين نسبة النقدية إلى الموجودات CAR ومعدل النمو الاقتصادي EGR في الأجلين القصير والطويل بمستوى معنوية أقل من 1% وتتنفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، أي إن انخفاض نسبة النقدية إلى الموجودات CAR بمقدار وحدة واحدة أدى إلى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي بمقدار (8.70227) في قصيرة الأجل و(12.15188) في طويلة الأجل وهذه النتائج يعود إلى تزداد فرص الاستثمار المربحة في السوق، مما يدفع الشركات والمؤسسات إلى تقليل احتفاظها بالنقد السائل (الذي لا يحقق عوائد كبيرة) وتوجيه هذه الأموال نحو الاستثمارات المختلفة (التي تحقق عوائد أعلى) سواء في توسع أعمالها أو في مشاريع جديدة أو في أدوات استثمارية متنوعة، ومن ثم تنخفض نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات. وهذا السلوك يعكس مبدأ تكلفة الفرصة البديلة، حيث يصبح الاحتفاظ بالنقد أكثر تكلفة في ظل وجود فرص استثمارية جاذبة في الاقتصاد المتنامي.

ب. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع CDR ومعدل النمو الاقتصادي EGR في الأجل القصير بمستوى معنوية 1%، هذه العلاقة تعود إلى زيادة الائتمان إلى زيادة تكاليف الاقتراض للشركات والأفراد وتحتاج الشركات إلى وقت للتكيف مع الزيادة في توافر الائتمان، مما يؤدي إلى انخفاض مؤقت في الإنتاجية والنمو، هناك تأخير زمني بين منح الائتمان وتحقيق عوائد الاستثمار، مما يؤدي إلى تباطؤ مؤقت في النمو. إلا أن العلاقة بينهما أصبحت طردية ومعنوية في الأجل الطويل وبمستوى معنوية 1%، فضلاً عن انخفاض أثر هذا المتغير، إذ إن ارتفاع نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع بمقدار وحدة واحدة أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار (5.321711) وهذا الارتفاع يعود إلى الاستثمارات الممولة بالائتمان في مجالات إنتاجية مربحة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي ويسمح الأجل الطويل بتحسين الكفاءة في استخدام الائتمان وتوجيهه نحو المشاريع الأكثر إنتاجية وتوسع الائتمان إلى تحسين البنية التحتية المالية والمؤسسية ويمكن أن يؤدي إلى التوسع في الائتمان إلى تطوير قطاعات جديدة وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يخلق مصادر جديدة للنمو الاقتصادي.

ج. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين نسبة الاستثمارات إلى الودائع IDR ومعدل النمو الاقتصادي EGR في الأجل القصير بمستوى معنوية 1% في الاقتصاد العراقي قد تعزى إلى عدم الكفاءة في تخصيص وإدارة الاستثمارات، مقترنة بتأخر ظهور آثارها الإيجابية. هذا الوضع قد ينتج عن مزيج من العوامل، تشمل: عدم التوافق مع احتياجات السوق المحلية، قصور في البنية التحتية، تحويل الموارد من الاستهلاك الفوري، وتأثير العوامل الخارجية كتقلبات أسعار النفط. فضلاً عن ذلك، قد تساهم التحديات المرتبطة بإدارة المخاطر الاستثمارية وعدم استقرار السياسات الاقتصادية في تعزيز هذه العلاقة العكسية في الأجل القصير. ومع ذلك أن هذه العلاقة تتحول إلى علاقة إيجابية (طردية) في الأجل الطويل لمستوى المعنوية 5%. إذ إن ارتفاع نسبة الاستثمارات إلى الودائع بمقدار وحدة واحدة أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار (0.24534) وهذا الارتفاع يعود إلى أن يعزى

إلى نزوح الاستثمارات وبدء ظهور آثارها الإيجابية على الاقتصاد، مما يؤدي إلى تحسن في معدلات النمو الاقتصادي. كما أن التحسينات في الكفاءة الإدارية والتكيف مع ظروف السوق والتطورات في البنية التحتية قد تساهم في تعزيز هذه العلاقة الطردية على المدى الطويل، مما يعكس الأثر الإيجابي للاستثمارات على النمو الاقتصادي بشكل أكثر وضوحاً مع مرور الزمن.

د. وجود علاقة طردية ومعنوية بين نسبة القروض والسلف إلى الودائع LDR ومعدل النمو الاقتصادي EGR في الأجل القصير بمستوى معنوية 5% وتتنفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، أي إن ارتفاع نسبة القروض والسلف إلى الودائع LDR بمقدار وحدة واحدة أدى إلى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي بمقدار (0.569168) ويمكن ارجاع ذلك إلى أن زيادة القروض تؤدي إلى توفير رأس المال اللازم للشركات والأفراد لتمويل المشاريع الاستثمارية ويزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويعزز الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي. وإن هذه العلاقة تتحول إلى علاقة عكسية في الأجل الطويل لمستوى المعنوية 5% وذلك لعدة أسباب منها:

- الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط.
- عانى العراق من عدم استقرار أمني وسياسي خلال هذه المدة.
- القطاع المصرفي العراقي واجه تحديات في تطوير أنظمة إدارة المخاطر وتقييم الائتمان.
- قد يؤدي إلى سوء تخصيص القروض وزيادة القروض المتعثرة.
- في فترات انخفاض أسعار النفط، قد تصبح الديون عبئاً أكبر على الاقتصاد.
- القطاع الخاص في العراق لم يتطور بالسرعة المطلوبة وزيادة القروض قد لا تترجم إلى نمو مستدام بسبب محدودية قدرة القطاع الخاص على الاستفادة منها.
- ه. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين معدل العائد على الموجودات ROA ومعدل النمو الاقتصادي EGR في الأجل القصير بمستوى معنوية 10% وهذه العلاقة تعود إلى تبني سياسات إقراض أكثر تحفظاً في فترات النمو الاقتصادي المرتفع وقد تؤدي السياسات النقدية المتشددة إلى زيادة العائد على الموجودات مع تباطؤ النمو الاقتصادي وتركز البنوك على تحسين عوائدها على القصير الأجل بدلاً من دعم النمو الاقتصادي طويل الأجل وارتفاع معدلات التضخم قد يزيد من العائد الاسمي على الموجودات دون أن يعكس نمواً حقيقياً. أما في طويلة الأجل العلاقة بين معدل العائد على الموجودات ROA ومعدل النمو الاقتصادي EGR هي علاقة طردية ومعنوية بمستوى معنوية 1% في الاقتصاد العراقي، إن ارتفاع معدل العائد على الموجودات بمقدار وحدة واحدة أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار (12.01126) وهذا الارتفاع يعود إلى زيادة العوائد المصرفية إلى تحفيز الإقراض والاستثمار، تحسين الاستقرار المالي، وزيادة التدفقات النقدية، مما يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي بشكل واضح ومستدام.

و. وجود علاقة طردية ومعنوية بين معدل العائد على الودائع ROD ومعدل النمو الاقتصادي EGR في الأجلين القصير والطويل بمستوى معنوية 1% وتتنفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، أي إن ارتفاع معدل العائد على الودائع ROD بمقدار وحدة واحدة أدى إلى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي بمقدار (10.43025) في قصيرة الأجل و(19.33255) في طويلة الأجل وتعود ذلك إلى أن ارتفاع معدل العائد على الودائع يعزز الادخار، ويزيد من التمويل المصرفي، ويدعم الاستثمار، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي قوي في الأجلين القصير والطويل. هذه النتيجة تتفق مع النظريات

الاقتصادية التي تؤكد أن الأنظمة المصرفية القوية تلعب دوراً أساسياً في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

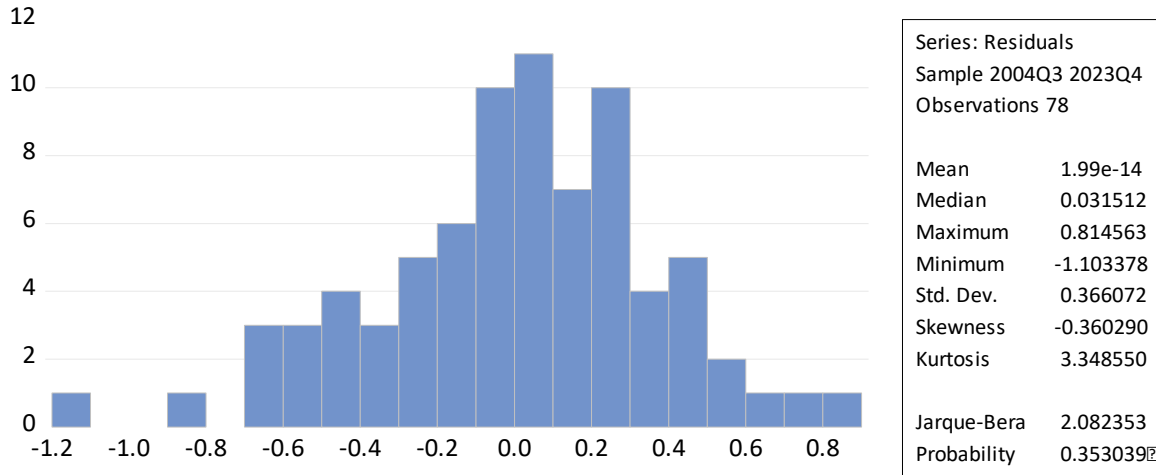
ز. إن معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) مرتفع جداً لأنموذج المقدر وتبلغ قيمته (0.999652 و 0.999407) على التوالي وهذا يعني أن كافة المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع، وكذلك الاختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) قليل جداً، وهذا يعني أن كافة المتغيرات الداخلة في الانموذج المقدر ضرورية ومهمة، وهذا دليل على حسن التقدير.

جدول (5): نتائج علاقة التوازن في قصيرة الأجل وطويلة الأجل

نتائج تقدير معاملات المقدر لنموذج ARDL					
المؤشرات الاحصائية		Prob.	Coefficient	Independent Variables	Dependent Variable
R-squared	0.999652	0.0000	-8.70227	نسبة النقدية الى الموجودات	معدل النمو الاقتصادي
Adjust R-squared	0.999407	0.0003	-2.07799	نسبة الائتمان النقدي الى الودائع	
S.E. of regression	0.12953	0.0062	-0.48012	نسبة الاستثمارات الى الودائع	
Akaike info criterion	-0.954254	0.0268	0.569168	نسبة القروض والسلف الى الودائع	
Sum squared resid	0.738227	0.0579	-15.63022	معدل العائد على الموجودات	
Durbin – Watson	2.28596	0.0021	10.43025	معدل العائد على الودائع	
Long run		Short run		Independent Variables	Dependent Variable
Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient		
0.0000	-12.15188	0.0000	-8.702279	نسبة النقدية الى الموجودات	معدل النمو الاقتصادي
0.0000	5.321711	0.0003	-2.07799	نسبة الائتمان النقدي الى الودائع	
0.0128	0.24534	0.0062	-0.48012	نسبة الاستثمارات الى الودائع	
0.0000	-6.784962	0.0268	0.569168	نسبة القروض والسلف الى الودائع	
0.0004	12.01126	0.0579	-15.63022	معدل العائد على الموجودات	
0.0000	19.33255	0.0021	10.43025	معدل العائد على الودائع	
		0.0000	-0.115127	Coin Eq(-1)	
EC = EGR- (-12.1519*CAR + 5.3217*CDR + 0.2453*IDR - 6.7850*LDR + 12.0113*ROA + 19.3325*ROD + 73.1079)					

المصدر: تم اعداد الجدول واجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الاولية للدراسة، وباستخدام برنامج (EViews 12)

2-6. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: يظهر الشكل رقم (1) تشير نتائج التوزيع الطبيعي Jarpur-Bera إلى أن قيمة هذا الاختبار بلغت (2.082353) وقيمة الاحتمال المقابلة بلغت (0.353039) وهي أكبر من 5%، أي أننا نقبل فرضية العدم القائل البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً ونرفض الفرضية البديلة.



شكل (1) اختبار التوزيع الطبيعي

المصدر: تم اعداد الشكل بالاعتماد على البيانات الاولية للدراسة، وباستخدام برنامج (EViews 12) **7-2. اختبار الارتباط الذاتي للبقايا:** يوضح الجدول رقم (6) أن قيمة (Prob. Chi-Square) أكبر من المستوى المعنوي 5% أي، $\text{Prob. Chi-Square} = 0.1157 > 0.05$ ، ومنه نقبل الفرضية العدم وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة، كما أن قيمة إحصائية (F) المقابلة جاءت غير معنوية حيث أن قيمة $\text{prob. F}(1,43)$ ، أكبر من 5% أي $0.05 < 0.2356$ وهذا دليل آخر على غياب الارتباط الذاتي للبقايا.

جدول (6): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبقايا باستخدام Breusch

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	1.446862	Prob. F(1,43)	0.2356
Obs*R-squared	2.473999	Prob. Chi-Square(1)	0.1157

المصدر: تم اعداد الجدول واجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الاولية للدراسة، وباستخدام برنامج (EViews 12)

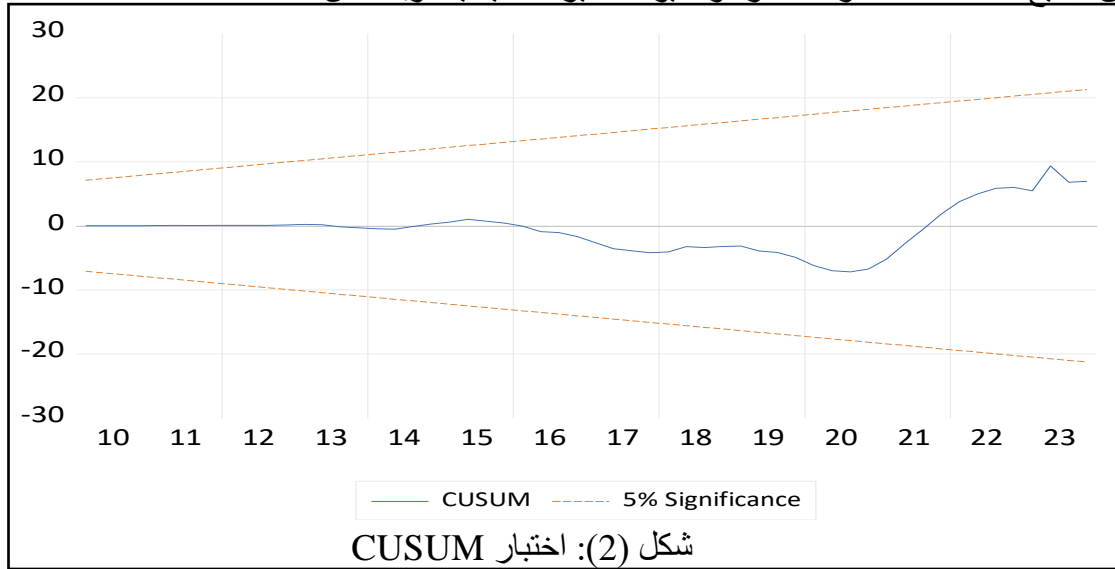
8-2. اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ): نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن قيمة (Prob. Chi-Square) أكبر من المستوى المعنوي 5% أي $\text{Prob. Chi-Square} = 0.9119 > 0.05$ ، ومنه نقبل الفرضية العدم وهذا يعني عدم وجود اختلاف في تباين حد الخطأ ونرفض الفرضية البديلة، كما أن قيمة إحصائية (F) المقابلة جاءت غير معنوية حيث أن قيمة $\text{prob. F}(1,73)$ ، أكبر من 5% أي $0.05 < 0.9133$ وهذا دليل آخر على ثبات أو تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

جدول (7): نتائج اختبار ثبات التباين باستخدام ARCH

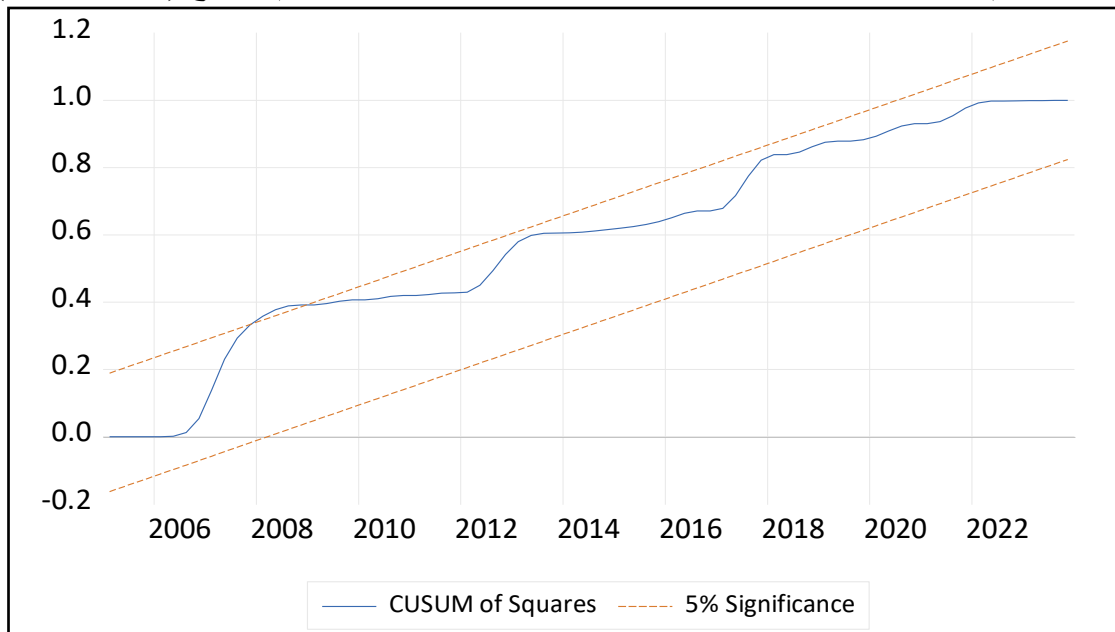
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.011926	Prob. F(1,73)	0.9133
Obs*R-squared	0.012251	Prob. Chi-Square(1)	0.9119

المصدر: تم اعداد الجدول واجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الاولية للدراسة، وباستخدام برنامج (EViews 12).

2-9. اختبار استقرارية النماذج المقدرّة باستخدام اختبار (CUSUM, CUSUM SQ): يعد اختبار الاستقرارية لنموذج (ARDL) المقدر من الاختبارات المهمة من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها، وذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ) ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين وهما بيان وجود أي تغيير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعطيات الاقتصادية. إن مثل هذه الاختبارات دائماً ما تكون مصاحبة لمنهجية (ARDL)، فإذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM) و (CUSUM SQ) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%)، يعني أن جميع المعلمات المقدرّة مستقرة ولا يوجد تغييرات هيكلية، وبالعكس.



المصدر: تم اعداد الشكل بالاعتماد على البيانات الاولية للدراسة، وباستخدام برنامج (EViews 12)



المصدر: تم اعداد الشكل بالاعتماد على البيانات الاولية للدراسة، وباستخدام برنامج (EViews 12).

يظهر الشكلين رقم (2) و(3)، إن كلا الاختبارين تقع داخل حدود عند مستوى المعنوية 5%، فإنه يشير إلى استقرار معاملات النموذج المقدر أو ان النموذج مستقرة. وبناءً على ما تقدم، نجد إن أغلب المتغيرات التفسيرية كان لها تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي في الطويلة الأجل، باستثناء المتغيرين (نسبة النقدية إلى الموجودات CAR ونسبة القروض والسلف إلى الودائع LDR) كان تأثيره سلبياً، ولكن معنوي من الناحية الإحصائية.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات: في ضوء التحليلات السابقة أمكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:

1. أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (PP) أن جميع متغيرات السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى، لكنها أصبحت مستقرة عند الفرق الأول. وبذلك يتضح أن المتغيرات متكاملة من الفرق الأولى.
2. أشارت نتائج اختبار Bound Test ضمن نموذج ARDL إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، إذ بلغت قيمة F الاحصائية (15.601) وهي أكبر من الحدود العليا للقيم الحرجة عند مستويات الدلالة 1%، 5%، و10%.
3. أظهر نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أن معامل التصحيح بلغ (-0.115127)، وهو معامل سالب ودال إحصائياً كما هو متوقع، مما يعكس صحة النموذج. وتشير النتائج إلى أن نموذج تصحيح الخطأ يعكس القدرة للعودة إلى الوضع التوازني بين متغيرات الدراسة خلال فترة تقدر بحوالي تسعة أشهر.
4. تشير النتائج القياسية إلى وجود علاقة عكسية وذات دلالة احصائية بين نسبة النقدية إلى الموجودات في الأجلين القصير والطويل مع معدل النمو الاقتصادي، وهي تطابق مع النظرية الاقتصادية، إن الاحتفاظ بالسيولة هو لإيجاد فرص استثمارية مربحة في الأسواق وهذا يعكس سلوكاً اقتصادياً رشيداً يتمشى مع مبدأ تكلفة الفرصة البديلة، وعليه فإن توجيه السيولة النقدية نحو الأنشطة الاستثمارية يمثل أحد المحركات الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي في البيئة الاقتصادية النامية.
5. أكدت النتائج القياسية بوجود علاقة طردية ومعنوية بين نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع ومعدل النمو الاقتصادي. أن تحسين الكفاءة في استخدام الائتمان وتوجيهه نحو المشاريع الانتاجية وتحسين البنية التحتية المالية والمصرفية يمكن أن يؤدي إلى التوسع في ائتمان القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يشجع معدلات النمو الاقتصادي.
6. إن العلاقة الطردية بين نسبة الاستثمارات إلى الودائع ومعدل النمو الاقتصادي وفي الأجل الطويل تعود إلى نزوح الاستثمارات وبدء ظهور آثارها الايجابية على الاقتصاد، مما يؤدي إلى تحسن في معدلات النمو الاقتصادي.
7. كانت العلاقة طردية ومعنوية بين نسبة القروض والسلف إلى الودائع ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، إلا أنها تحولت إلى علاقة عكسية في الأجل الطويل، أن سوء تخصيص القروض وزيادة تعثرها من العوامل الرئيسية لها.
8. على الرغم من العلاقة السلبية بين معدل العائد على الموجودات ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وذلك بسبب تبني سياسات اقراض أكثر تحفظاً من قبل المصارف، أما في الأجل الطويل أصبحت العلاقة طردية وهي تطابق مع المنطق الاقتصادي، أن زيادة معدل العوائد المصرفية تعود

- إلى تحفيز الاقراض والاستثمار وتحسين الاستقرار المالي، وزيادة التدفقات النقدية، مما يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي بشكل واضح ومستدام.
9. بما إن العلاقة كانت طردية وفي الاجلين القصير والطويل بين معدل العائد على الودائع ومعدل النمو الاقتصادي والتي تطابق مع المنطق الاقتصادي، أن زيادة معدل العائد للودائع يعزز الادخار ويزيد من التمويل المصرفي، ويدعم الاستثمار، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- المقترحات:** في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن اقتراح الآتي:
1. إن نسبة النقدية الى الموجودات تعود الى التزامات المصارف بتعليمات ذات علاقة بالبنك المركزي وسياسات المصارف، إلا أن المبالغة فيها ولأي سبب كان لا تخدم أهداف المصارف بتوظيف الموجودات والنمو الاقتصادي، لذا من الضروري اعادة النظر فيها وبتوظيفها في مجالات تخدم الموجودات المصرفية غير النقدية دون الاخلال بالاستقرار النقدي في المصارف.
 2. رفع كفاءة استخدام الائتمان النقدي من خلال توجيهه نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، كالقطاع الصناعي التحويلي، والزراعي والتكنولوجي.
 3. تواصل مع المقترح (2): توسيع دور المصارف في تمويل الاستثمارات وخاصة طويلة الأجل من خلال تطوير أدوات مالية واستثمارية تتيح تعبئة الودائع نحو مشاريع تنموية مستدامة، خصوصاً في قطاعات مثل الطاقة، البنية التحتية، والتعليم.
 4. بغية تحقيق أهداف القروض والسلف من الضروري تفعيل آليات رقابية لتقييم طلبات القروض والسلف بما يضمن تخصيصها للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الحقيقية والقدرة على السداد.
 5. تعزيز الشفافية من قبل ادارة المصارف لتحسين ثقة المودعين والمستثمرين، بما يدعم استقرار القطاع المصرفي ويسهل تدوير العوائد بشكل منتج داخل الاقتصاد الوطني.
 6. ضمان بيئة جاذبة للادخار المصرفي من خلال تحديد معدلات عائد واقعية وتنافسية تشجع الأفراد والمؤسسات على إيداع أموالهم في المصارف بدلاً من توجيهها نحو أنشطة غير منتجة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. التقارير والنشرات السنوية

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية للمدة (2004-2023).
2. البنك الدولي، التقارير والنشرات السنوية (سنوات متفرقة).

ب. البحوث والكتب والرسائل والأطاريح الجامعية

1. ادريس، وائل محمد صبحي، منصور، طاهر محسن، (2009)، اساسيات الاداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الاردن.
2. الجبوري، نزار جاسم، (2021)، تحليل السيولة في المصارف التجارية وأثرها على الاستقرار المالي، بحث منشور، مجلة العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد (13)، العدد (2).
3. خالد، يوسف جبار، (2022)، تحليل مؤشرات السيولة والربحية في المصارف الأهلية العراقية، بحث منشور، مجلة العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (24)، العدد (3).

4. راشد، سلمان عبد الله، (2022)، العائد على الموجودات كمؤشر للأداء المالي في البنوك الإسلامية والتقليدية، بحث منشور، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والمالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كركوك، المجلد (12)، العدد (2).
5. عبدالرزاق، فاطمة عبد الرزاق حسن، (2022)، دور الاستثمارات المصرفية في تعزيز السيولة والربحية، بحث منشور، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد (19)، العدد (4).
6. عمر، لقمان عثمان، (2012)، تحليل دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة وإمكانية الاستفادة منه في إقليم كردستان العراق (محافظة أربيل أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين – أربيل.
ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Aizenman, J., & Marion, N. (2021). Monetary Policy and Exchange Rate Stability in Developing Economies. *Journal of International Economics*, 129, 18–35.
2. Alkhatib, A. and Al Bzour, A.E. (2011). Financial Performance of Palestinian Commercial Banks. *International Journal of Business and Social Science*, 2(5).
3. Barrell, R., & Pain, N. (2021). The Effects of Investment and Financial Integration on Economic Growth. *Economic Policy*, 36(107), 76–98.
4. Beck, T., & Levine, R. (2021). Banking and Growth: The Role of Bank Lending in Development. *Journal of Economic Growth*, 26(2), 213–234.
5. Bikker, J. A., & Hu, H. (2020). Bank Performance: The Role of Capital, Liquidity, and Credit Risk. *Journal of Financial Services Research*, 57(1), 95–120.
6. Corporate Finance Institute (CFI). (2024). Loan-to-Assets Ratio. <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/accounting/loan-to-assets-ratio/>
7. Cuaresma, J. C., Doppelhofer, G., & Feldkircher, M. (2021). The Impact of Physical Capital on Long-Term Economic Growth: Evidence from Cross-Country Data. *Economic Inquiry*, 59(1), 86–105.
8. Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2020). Financial Intermediaries and Economic Growth: The Role of Banks in Financial Development. *Journal of Banking & Finance*, 112, 1–21.
9. Fernald, J. G. (2014). Productivity and Potential Output Before, During, and After the Great Recession. *Journal of Economic Perspectives*, 28(4), 3–26.
10. Kraay, A. (2019). Capital Accumulation and Economic Growth: The Role of Physical and Human Capital. *Journal of Economic Growth*, 24(2), 115–135.
11. Lin, J. Y., Wang, Y., & Jiang, S. (2019). Technological Innovation and Economic Growth: The Role of Government Policies and Institutional Development. *Journal of Development Economics*, 137, 92–106.
12. Mankiw, N.G. (2014). *Principles of Economics*. 7th ed. Stamford: Cengage Learning.
13. Mishkin, F. S. (2016). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets*. 11th ed. Pearson Education.

14. Puas, F., Sriawan, R., Prabowo, H., & Sarita, B. (2019). Effect of Equity to Assets Ratio (EAR), Size, And Loan to Assets Ratio (LAR) On Bank Performance. *IOSR Journal of Economics and Finance*, 9(4).
15. Ramey, V. A. (2019). The Macroeconomic Effects of Tax Changes: Estimates Based on a New Measure of Fiscal Shocks. *Journal of Monetary Economics*, 102, 44–60.
16. Rodrik, D. (2020). *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy*. W.W. Norton & Company.
17. Rose, P.S. & Hudgins, S.C. (2013). *Bank Management and Financial Services*. 9th ed. New York: McGraw-Hill Education.
18. Said, R.M. and Tumin, M.H. (2011). Performance and Financial Ratios of Commercial Banks in Malaysia and China. *International Review of Business Research Papers*, 7(2).
19. Saunders, A. & Cornett, M.M. (2018). *Financial Institutions Management: A Risk Management Approach*. 9th ed. New York: McGraw-Hill Education.
20. World Bank. (2018). *The Human Capital Project*. Washington, DC: World Bank.